جرى العمل فى إخراج المسند وفق خطوات علمية دقيقة، حسبما تقتضيه قواعد التحقيق العلمى، وذلك كما يلى:

* حصرنا مخطوطات المسند، بحسب استطاعتنا، مما وقفنا عليه من فهارس المخطوطات لمكتبات العالم، ثم بذلنا غاية جهدنا للحصول على أهم هذه النسخ وأوثقها، فوفقنا الله لجمع ثمان وثلاثين نسخة ما بين كاملة وناقصة، منها أربع نسخ كوامل فى الجملة * درسنا صور النسخ الخطية التى توافرت لدينا دراسة مفصلة، ورتبناها فى الأهمية والقوة بحسب ما وجد فى كل منها من مميزات معتبرة فى توثيق النسخ الخطية، مثل: إسناد النسخة، وقِدَم تاريخ نسخها، وعلامات المقابلة، وإلحاق السقط والتصويب، وفروق بعض النسخ المثبتة على حاشيتها، وبلاغات القراءة والسماع والإجازة، والمكانة العلمية للمقروء عليه، وللسامعين، والمجازين، وتملكات بعض أهل العلم، ونسبة الأخطاء أو التحريف فى الجملة، وكذلك تمام النسخة أو القطعة الموجودة منها، وغير ذلك مما سيأتى فى الوصف التفصيلى لكل نسخة أو قطعة فى موضعها، إن شاء الله، وتنظر قائمة الترتيب للنسخ * وعلى ضوء دراسة النسخ وترتيبها حسب قوة المميزات المشار إليها لكل منها، وجدنا أن كل جزء من المسند قد توافر لدينا لجملته تسع نسخ خطية على الأقل، فى حين بلغت النسخ لبعض الأجزاء ست عشرة نسخة * وبجانب اعتمادنا فى الأصل على النسخ الخطية، فقد استعنا فى توثيق النص وتقوية الاختيار فيما اختلفت فيه النسخ بعدد من المصادر الوسيطة، وبعض تلك المصادر يعد نسخة فرعية من المسند موثقة بمراجعة أحد الحفاظ المعتبرين، وهذه المصادر هى: إطراف المسند المعتلى بأطراف المسند الحنبلى، وإتحاف المهرة بأطراف الكتب العشرة، كلاهما للحافظ ابن حجر، وقد وضع فى كل منهما نسخة من المسند بأسانيده وكثير من متونه * وجامع المسانيد والألقاب، للحافظ أبى الفرج بن الجوزى * وترتيب المسند، للحافظ أبى بكر بن المحب * وجامع المسانيد والسنن، للحافظ ابن كثير * فكل من ابن الجوزى وابن المحب وابن كثير قد أوردوا أحاديث المسند بأسانيدها ومتونها كاملة حسب النسخة التى توافرت لكل منهم فى عصره ومصره * وبعض المصادر الأخرى مما استعنا به يعد ما فيها من أحاديث المسند عبارة عن أجزاء متفرقة من نسخ المسند التى نقل منها مؤلفو تلك المصادر، وهم معروفون بعنايتهم

الخاصة بالمسند، مثل ❊١ غاية المقصد فى زوائد المسند، للحافظ نور الدين الهيثمى ❊٢ تاريخ دمشق، للحافظ ابن عساكر، حيث يروى فيه بإسناده كثيرًا من أحاديث المسند بالسند والمتن تامَّيْن. وبالمناسبة، فإن نسخة ابن عساكر من المسند تعد من أوثق النسخ وأدقها بحسب ما توافر لنا منها، كما سيأتى فى وصف النسخ، وقد عوضنا ما فى تاريخ دمشق الكثير مما لم يتوافر لدينا من نسخة ابن عساكر هذه ❊٣ كتاب الحدائق، وكتاب العلل المتناهية، كلاهما لابن الجوزى، وقد روى فى كل منهما بإسناده كثيرا من أحاديث المسند بالسند والمتن تامَّيْن، حسب نسخته التى رجع إليها ❊٤ كتاب أسد الغابة فى معرفة الصحابة، لابن الأثير، فإنه يروى أحاديث كثيرة من المسند بسنده ❊٥ كتاب البداية والنهاية، وكتاب تفسير القرآن العظيم، ومسند الفاروق عمر بن الخطاب رضي الله عنه، كلها للحافظ ابن كثير، وهو ينقل فى كل منها كثيرا من أحاديث المسند بالسند والمتن تامَّيْن، حسب نسخته التى رجع إليها. ❊٦ كتاب الأحاديث المختارة مما ليس فى الصحيحين، للضياء المقدسى، وهو يروى فيه بسنده كثيرا من أحاديث المسند بالسند والمتن تامَّيْن، حسب نسخته التى رجع إليها ❊٧ كتاب تهذيب الكمال، للحافظ المزى، وهو يروى فيه بسنده كثيرا من أحاديث المسند بالسند والمتن تامَّيْن، حسب نسخته التى رجع إليها ❊٨ حاشية الإمام السندى على المسند، وهى حاشية مهمة، أوضح فيها السندى كثيرا من مشكلات الأسانيد والمتون، من أول المسند إلى آخره، واهتم فيها ببيان تعدد النُّسخ واختلافها ❊ وقد رجعنا إلى مخطوطات بعض هذه المصادر الوسيطة فيما لاحظنا عدم دقة طبعاته الحالية منها، حرصا منا على توخى غاية الوسع فى تحرى الصواب، واستعنا بكتب الإمام أحمد الأخرى، كفضائل الصحابة، والعلل، وكتب ابنه عبد الله، وجزء الألف دينار، للقطيعى ❊ وقد تمت مقابلة النص على النسخ الخطية المشار إليها، ثم على المصادر الوسيطة فى مواضع الحاجة ❊ أثبتنا النص الراجح فى صلب الكتاب بناءً على ما ترجح لدينا مما جاء فى أكثر النسخ الخطية وأوثقها وأصحها، فجاء النص غاية فى الدقة والضبط والصحة بأقصى ما يمكننا ❊ وذكرنا أهم فروق النسخ فى الهوامش، بحيث لا يضيع على القارئ شىء مما فى الأصول الخطية من الفوائد، وعللنا اختيارنا بالأدلة والقرائن التى تقتضى الترجيح عند أهل العلم والاختصاص بتحقيق النصوص الحديثية، ووثقنا ذلك بغاية الدقة والإيجاز غير المخل، مع استعانتنا بكل ما توافر لدينا من مصادر، وهو عدد كبير، بحمد الله تعالى، وسيأتى فهرس لمصادر التحقيق ❊ ولما كان من عادة النساخ اختصار صيغ التحديث، فقد رددناها إلى أصلها، فكتبنا: نا. و: ثنا: حدثنا. وكتبنا: ابنا. و: أنا: أخبرنا. ونحو ذلك ❊ وقد ضبطنا النص ضبطا كاملاً سندًا ومتنًا، مع الاعتناء بذكر ما وجدناه من الضبط فى النسخ الخطية

المعتمد عليها ❁ هذا وقد أشار بعض الأساتذة الأفاضل الذين وُكل إليهم تحكيم تحقيق المسند بأن نحذف ما جاء فى النسخ فى بداية كل حديث من عبارة: حدثنا عبد الله حدثنى أبى. ونحوها، نظرا لأنها متكررة فى كل المسند، فيمكن الاكتفاء بذكرها فى أول حديث من المسند فقط، ويكتفى فى بقية الأحاديث بذكر شيخ الإمام أحمد فقط فى أول الإسناد، وهكذا وجدنا الشيخ أحمد شاكر، رحمه الله، قد فعل فيما حققه من المسند، وكذا فعل المحققون لطبعة مؤسسة الرسالة، ولكن عندما قرأنا أحاديث المسند قراءة تفصيلية، وجدنا أن هناك أحاديث كثيرة ذكر فى أثنائها كلام لعبد الله بن أحمد وبيان منه لفروق بعض الروايات، أو بيان مشاركته لوالده فى رواية بعض الأحاديث عن شيخ واحد، وغير ذلك، ووجدنا أن هذه المواضع، مع كثرتها، لا تتضح ولا يستقيم المعنى فيها إلا بإثبات عبارة: حدثنا عبد الله حدثنى أبى. فى بداية الحديث، حتى إن من حذف هذه العبارة اضطر فى مثل هذه المواضع أن يضع من عنده فى موضع الإشكال من النص عبارة [قال عبد الله بن أحمد] هكذا بين مربعين، ليتضح المعنى ويستقيم السياق [٣٧]، وبهذا وجدنا أن قصد التخفيف قد أوقع فى محذور أصعب، وهو أن يُدخل فى النص ما ليس منه بسبب حذف بعضه دون ضرورة، وبناء عليه أبقينا فى بداية كل حديث عبارة: حدثنا عبد الله حدثنى أبى. كما جاءت فى الأصول الخطية، منعا للتدخل فى النص، واختلال منهج التحقيق إذا حذفناها تارة وأثبتناها تارة أخرى ❁ ولما كان ترقيم الأحاديث فى الكتب المحققة أمرًا مهما لتيسير الإحالة على الحديث برقمه فى الكتاب، وبذلك يسهل الرجوع إليه بطريقة أكثر تحديدا من إحالة الجزء والصفحة، فقد رقمنا أحاديث المسند وراعينا فى الترقيم طريقة المحدثين فى الأغلب، بمعنى أن العبرة فى تعدد الأحاديث هو الإسناد، فإذا كان المتن الواحد له عدة أسانيد، فإنه يعتبر عدة أحاديث، ومن ثَمَّ يعطى عدة أرقام بحسب عدد الأسانيد، لكن المسند له اعتبارات خاصة به، اقتضت مخالفة هذا المنهج فى بعض المواضع، مثل المتون المتعددة بإسناد واحد كصحيفة همام بن منبه، فمن المعروف أن إسنادها واحد، وجاءت فى المسند مقسمة المتون مع الإحالة على السند الأول بعبارة: وبه. أو: وقال. أو: وحدثنا. أو: وبإسناده. وكذلك لو تكرر الحديث أكثر من مرة كما هو سندًا ومتنًا يعطى أكثر من رقم بحسب تكرره، كما أننا جعلنا أرقام الأحاديث متسلسلة فى المسند كله من أوله إلى آخره، وذلك لسهولة الإحالة من جهة، ولتحقيق القول فى عدد أحاديث المسند كله من جهة أخرى، حيث تعددت الأقوال فى ذلك من المتقدمين

---

٣٧ ينظر مثلا من طبعة مؤسسة الرسالة ٢٠ / ٣٨، ٣٠٧، ٣٤٥، ٢٢ / ١٠٣، ٣٨ / ١٣٢، ٤٣، ٢١٨ / ٤٥ / ٢٩٤.

والمتأخرين، ولا سيما من حققوا المسند وطبعوه، ولأجل ذلك يلاحظ أنه يوجد خلاف فى أرقام الأحاديث بين طبعتنا وبين غيرها، على أن الاختلاف فى ترقيم الأحاديث بين طبعة وأخرى لا يؤثر فى سلامة النص، كما هو معروف، ووضعنا أرقام الجزء والصفحة للطبعة الميمنية لشهرتها وكثرة تداولها على حواشى نسختنا كما فعل فضيلة الشيخ أحمد شاكر، رحمه الله، فى نسخته، وكذا فعل محققو طبعة مؤسسة الرسالة ❊ وأما التعليق على النص فقد شرحنا فيه غريب ألفاظ الحديث بإيجاز، مستعينين فى ذلك بحاشية الإمام السندى على المسند، بجانب كتب غريب الحديث، وكتب الشروح الحديثية المتوافرة، ومعاجم اللغة الكثيرة. ومن حيث ضبط الكلمات وإعرابها فقد رجعنا إلى حاشية السندى، وعقود الزبرجد فى إعراب المسند للإمام السيوطى، خاصة فى المواضع التى ورد فيها الإعراب على خلاف المشهور، فإذا لم نجد تلك المواضع فى المصدرين المذكورين رجعنا إلى كتب شروح الحديث لتوجيه ضبطها وإعرابها، فإن لم توجد بها خرَّجناها على ما هى به من خلال لغات العرب الواردة عن بعض القبائل المعتبرة عن أولى الاختصاص، خاصة أنا رأينا بعض المحققين لمسند أحمد قد تصرفوا فى إعراب بعض الكلمات، وجعلوها على الوجه المشهور منها، وإن ثبتت فى النسخ كلها بخلاف ذلك [38] ❊ ولأن تخريج أحاديث المسند يعد توثيقا لنصوصه سندا ومتنا، فقد علقنا أيضا عليه بتخريج أحاديثه من الكتب الستة والموطإ، التى تمثل الإصدار الأول من الموسوعة الحديثية لجمعية المكنز الإسلامى، وذلك على النحو التالى:

❊ اتبعنا طريقة كتب الأطراف فى التخريج لدقتها ولكونها أنسب الطرق لتخريج مثل هذا السفر الكبير، وهى الطريقة التى جرى عليها عمل الحافظ ابن كثير فى تخريجه لأحاديث المسند فى كتابه القيم " جامع المسانيد والسنن " فعمدنا إلى درة كتب الأطراف وواسطة عقدها " تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف " للحافظ أبى الحجاج المزى، فعرضنا عليه أحاديث المسند حديثًا حديثًا، فما كان من طرق أحاديث المسند فى التحفة عزوناه إليها، وأفدنا من التحفة عزو هذه الطرق إلى الكتب الستة، وعدنا إلى كتابى الحافظ ابن حجر " إطراف المسند المعتلى بأطراف المسند الحنبلى " و " إتحاف المهرة بأطراف العشرة " فعزونا إليهما أحاديث المسند حديثًا حديثًا، وما لم نجده فيهما وضعنا له رقما خاصًا مقرونًا بحرف (ل) بعد الرقم، ويعنى ذلك أنه من الزيادات على ما فى المعتلى أو الإتحاف، وأفدنا من هذين الكتابين جمع أطراف الحديث المفرقة فى المسند. ورتبنا البيانات كالآتى: ذكرنا رقم الحديث فى

---

٣٨ انظر أمثلة ذلك فى طبعة مؤسسة الرسالة، الأحاديث رقم ٣٨٧٢، ٣٥٩٧، ٣٩١٠، ٤٠٥٨، ٤١٢٢، ٤٣٧٥.

إطراف المسند المعتلى بأطراف المسند الحنبلى أولا، ثم ذكرنا رقم الحديث فى إتحاف المهرة، ثم ذكرنا أرقام الحديث فى مواضعه من الكتب الستة والموطإ، ثم ذكرنا رقم تحفة الأشراف ❁ جمعنا أطراف الحديث فى المسند حسبما جرى عليه الحافظ فى كتابى إطراف المسند المعتلى والإتحاف وذكرناها فى أول موطن ورد الحديث فيه ولو كان ببعض المتن، ثم وضعنا عند تخريج كل طرف عبارة: وينظر الحديث رقم كذا. ونقصد الطرف الأول للحديث ❁ ثم راجعنا مجموعة المصادر الوسيطة التى استعنا بها فى التوثيق، واستقريناها كلها فوجدنا أحاديث لم نقف عليها فى النسخ الخطية التى اعتمدنا عليها، رغم كثرتها الظاهرة وتوثيقها، وهذه الأحاديث تنقسم إلى قسمين:

❁ أولهما ❁ أحاديث قليلة جدا منسوبة إلى مسند الإمام أحمد سندا ومتنا لم نجدها، فأثبتنا كل حديث من هذه الأحاديث بالهوامش عند آخر مسند الصحابى راوى الحديث المذكور، مع تحديد موضعه فى المصدر الذى وجد فيه.

❁ ثانيهما ❁ هناك قرابة مائة وخمسين إسنادا لمتون موجودة فى نسخنا التى اعتمدنا عليها فى التحقيق لكنها زائدة عن الأسانيد الموجودة لتلك المتون فى نسخنا الخطية، وبعد التأمل والفحص ترجح لنا أن نحو نصف هذا العدد من الأسانيد ما هو إلا وهم من بعض النساخ، أو انتقال نظر من إسناد حديث إلى إسناد حديث آخر، ونحو ذلك، فذكرنا ذلك فى الهوامش فى المواضع المتعلقة بها، وبينا حجتنا فى كل موضع باختصار، والنصف الآخر من هذه الأسانيد لم نجد فى نسخنا الخطية ما يؤيده، فأثبتناه فى الهوامش مع تحديد موضعه فيما وجد فيه من المصادر، وبيان ما ظهر لنا بشأنه بإيجاز، ووثقنا ذلك من مصادره المعتبرة ❁ ولعلنا بهذه الخطوات نكون قد وفقنا لاستيفاء المنهج المطلوب فى تحقيق نصوص هذا السفر العظيم، وضبطها، وتوثيقها، وتخليصها من شوائب السقط والخطإ، والتحريف والتصحيف، وذلك من خلال جمهرة النسخ الأصلية له، التى وفقنا الله تعالى للحصول عليها، والنسخ والمصادر الوسيطة الأخرى السابق ذكرها حسب الجهد والطاقة، وقد استفرغنا وسعنا فى ضبط المسند، وإخراجه فى أحسن صورة ممكنة، وراجعناه عدة مرات، واستغرق العمل فيه عدة سنوات ❁ وقد خضع هذا العمل المبارك لإشراف علمى مع مراجعة تفصيلية من فضيلة الأستاذ الدكتور / أحمد معبد عبد الكريم، أستاذ ورئيس قسم الحديث الشريف بجامعة الأزهر حاليا، وأستاذ الحديث الشريف بجامعة محمد بن سعود الإسلامية سابقا ❁ وخضع العمل كله أيضا لتحكيم ومراجعة، نهض بها ثلاثة عشر عالما من المتخصصين كما تقدم ذكره، مع تقريظ عدد منهم، وما أبداه كل محكم من ملحوظة، أو تصويب، أو توجيه، أخذناه

بعين الاعتبار والاستفادة ❁ وقد كتبنا أيضا هذه المقدمة لتحقيق المسند، وقد احتوت بعد التمهيد على تعريف مختصر بالإمام أحمد، رحمه الله تعالى، وأهمية المسند وعلاقته بالكتب الستة والموطإ، وتجزئته وعدد أحاديثه، وزوائد عبد الله بن أحمد عليه، وزوائد القطيعى عليه، وطبقات رواته، وعناية العلماء به، والتعريف بعبد الله ابن الإمام أحمد، والقطيعى، وابن المذهب، وابن الحصين، وبيان منهج العمل، ووصف النسخ الخطية ❁ وبعد هذا الجهد العلمى الكبير المبذول فى ضبط هذا الكتاب الجليل وتحقيقه، توفرنا على طباعته هذه الطبعة الأنيقة بهذا الخط البديع الذى يعد قمة الخط العربى فى مجال الطباعة، والذى تنفرد به جمعيتنا بحمد الله تعالى ❁ والله نسأل التوفيق والسداد، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين، وصلى الله وسلم وبارك على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وتابعيهم بإحسان إلى يوم الدين.

خَالِدٍ عَنْ قَيْسٍ قَالَ[٢] قَامَ أَبُو بَكْرٍ فَحَمِدَ اللَّهَ وَأَثْنَى عَلَيْهِ ثُمَّ قَالَ يَا أَيُّهَا[٣] النَّاسُ إِنَّكُمْ تَقْرَءُونَ هَذِهِ الآيَةَ ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا عَلَيْكُمْ أَنْفُسَكُمْ لاَ يَضُرُّكُمْ مَنْ ضَلَّ إِذَا اهْتَدَيْتُمْ ﴾ (١٠٥/٥) وَإِنَّا سَمِعْنَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ إِنَّ النَّاسَ إِذَا رَأَوُا الْمُنْكَرَ فَلَمْ يُغَيِّرُوهُ[٤] أَوْشَكَ أَنْ يَعُمَّهُمُ اللَّهُ بِعِقَابِهِ **حدثنا** عَبْدُ اللَّهِ قَالَ حَدَّثَنِي أَبِي قَالَ حَدَّثَنَا وَكِيعٌ قَالَ حَدَّثَنَا مِسْعَرٌ وَسُفْيَانُ عَنْ عُثْمَانَ بْنِ الْمُغِيرَةِ الثَّقَفِيِّ عَنْ عَلِيِّ بْنِ رَبِيعَةَ الْوَالِبِيِّ عَنْ أَسْمَاءَ[١] بْنِ الْحَكَمِ الْفَزَارِيِّ عَنْ عَلِيٍّ قَالَ كُنْتُ إِذَا سَمِعْتُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ حَدِيثًا نَفَعَنِي اللَّهُ بِمَا شَاءَ مِنْهُ وَإِذَا حَدَّثَنِي عَنْهُ غَيْرِي اسْتَحْلَفْتُهُ فَإِذَا حَلَفَ لِي صَدَّقْتُهُ وَإِنَّ أَبَا بَكْرٍ حَدَّثَنِي وَصَدَقَ أَبُو بَكْرٍ أَنَّهُ سَمِعَ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ مَا مِنْ رَجُلٍ يُذْنِبُ ذَنْبًا فَيَتَوَضَّأُ فَيُحْسِنُ الْوُضُوءَ قَالَ مِسْعَرٌ وَيُصَلِّي وَقَالَ سُفْيَانُ ثُمَّ يُصَلِّي رَكْعَتَيْنِ فَيَسْتَغْفِرُ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ إِلاَّ غَفَرَ[٢] لَهُ **حدثنا** عَبْدُ اللَّهِ قَالَ حَدَّثَنِي أَبِي قَالَ حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ مُحَمَّدٍ أَبُو سَعِيدٍ يَعْنِي الْعَنْقَزِيَّ قَالَ حَدَّثَنَا إِسْرَائِيلُ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ عَنِ الْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ قَالَ اشْتَرَى أَبُو بَكْرٍ مِنْ عَازِبٍ سَرْجًا بِثَلاَثَةَ عَشَرَ دِرْهَمًا قَالَ فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ لِعَازِبٍ مُرِ الْبَرَاءَ فَلْيَحْمِلْهُ إِلَى مَنْزِلِي فَقَالَ لاَ حَتَّى تُحَدِّثَنَا كَيْفَ صَنَعْتَ حِينَ خَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَأَنْتَ مَعَهُ قَالَ فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ خَرَجْنَا فَأَدْلَجْنَا فَأَحْثَثْنَا يَوْمَنَا وَلَيْلَتَنَا حَتَّى أَظْهَرْنَا وَقَامَ قَائِمُ الظَّهِيرَةِ فَضَرَبْتُ بِبَصَرِي هَلْ أَرَى ظِلاًّ نَأْوِي إِلَيْهِ فَإِذَا أَنَا بِصَخْرَةٍ فَأَهْوَيْتُ إِلَيْهَا فَإِذَا بَقِيَّةُ[١] ظِلِّهَا فَسَوَّيْتُهُ

حديث ٢ — حديث ٣

ق، مح، ح، صل، ك، الميمنية، الحدائق لابن الجوزى ٢/ ق ١٩٢، المعتلى، الإتحاف. ② فى ك: قيس حدثنا قال. والمثبت من بقية النسخ، تاريخ دمشق، الحدائق. وقيس هو ابن أبى حازم، ترجمته فى تهذيب الكمال ١٠/٢٤. ③ فى م، مح، تاريخ دمشق، الحدائق، المعتلى، الإتحاف: قال أيها. والمثبت من بقية النسخ. ④ فى ق، نسخة على كل من ص، م، ح، صل، المعتلى، الإتحاف: ينكروه. وفى ك: ينكروه أى يغيروه. والمثبت من ظ ١١، ص، م، مح، ح، صل، الميمنية، نسخة على ق، تاريخ دمشق، الحدائق. *حديث ٢* ① فى م: إسماعيل. وهو تحريف. والمثبت من بقية النسخ، الحدائق لابن الجوزى ٣/ ق ٧٣، أسد الغابة ٣/٢٢٣، تفسير ابن كثير ١/٤٠٧، المعتلى، الإتحاف. وأسماء بن الحكم الفزارى ترجمته فى تهذيب الكمال ٢/٥٣٣. ② فى ظ ١١: غُفِرَ. على ما لم يسم فاعله. والضبط المثبت من ص، م. *حديث ٣* ① فى ق: بفيئة. وفى حاشيتها نقلا عن النهاية: الفيئة بوزن الفيعة الحالة من الرجوع عن الشىء. والكلمة محتملة للقراءتين فى ص، م، ح، ك. والمثبت من ظ ١١، مح، صل، الميمنية، نسخة على ق مجودة، الحدائق لابن الجوزى ١/ ق ١٠١، البداية والنهاية ٤/٤٦٥. وقال السندى فى حاشيته ق ٣: بقية ظلها بقاف وتشديد ياء، والخبر مقدر، أى موجودة. اهـ .....